المـــــرأة العـــــراقـــيـــة والـــتـحـــــولات

(١-٢)

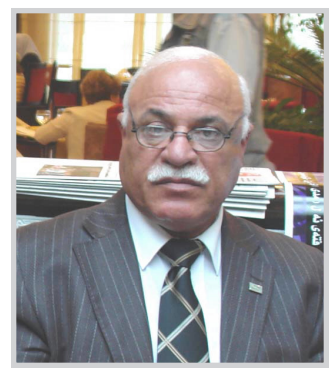

زهير كاظم عبود
باحث قانوني - السويد

شكلت قضية المرأة على الدوام اختلافاً في وجهات النظر، وتباينا في المفاهيم القانونية والشرعية التي تعنيها بشكل خاص، ولم يتوقف الحديث عن المرأة وحقوقها خلال الفترة الأخيرة، مما يؤكد ان هذا الاختلاف يمثل أهتماماً في قضية المرأة وأن أختلفت فيها الدراسات، وأنسحب هذا الأختلاف على الصعد الأجتماعية والفكرية والثقافية والدينية، ولعل الجانب الشرعي والقانوني من أهم الجوانب التي تتعلق بكيان المرأة داخل بنية المجتمع، وكما أن التباين في قضية حقوق المرأة والنظرة اليها بين دول الغرب والشرق يبين الفروقات في الحقوق وفي النظرة الأنسانية من خلال تباين القيم والقوانين، حيث تطورت مفاهيم عديدة تخص المرأة بحكم العامل الزمني بشكل عام، وبقيت مجتمعات عديدة تتمسك بقيم متخلفة لا علاقة لها بالشريعة ولا بالنظم القانونية التي تتعارض مع الإصرار على التمسك بهذه القيم، بينما استطاعت مجتمعات أخرى أن تتحرر أو تتخلص من الأرث القديم للقيم البالية، وتمسكت بالقيم الجيدة والأيجابية والمتناسقة مع تطور الزمن والمجتمع.

على مدى زمن طويل والمرأة العراقية بشكل خاص تعاني من أثار التخلف الاجتماعي الذي تمارسه وتلتزم به شرائح غير قليلة من المجتمع العراقي، والذي أضر قسم كبير منه المرأة العراقية، وكان للفترة الحالكة التي عاشها العراق تحت ظل حكومات أجنبية متخلفة جللها الحكم العثماني بأعراف وقيم كرست ابشع معاني الظلم والتهميش لدور المرأة في المجتمع، كما ساهمت فترة الحكم الملكي وسيادة أعراف وقوانين العشيرة المتخلفة أيضاً محاولة إلغاء دور المرأة بالقدر الممكن في بنية المجتمع العراقي، فقد نمت فوق ما توارثه المجتمع أعراف عشائرية وقيم تكرس مصالح أقتصادية جميعها تعبر عن غبن حقوق النساء وظلم المرأة، ووضعت عوائق وحدود قاسية أمام تطورها وتعليمها وتحررها من قيود العبودية وقيود المفاهيم الظالمة.

ويمكن للمتابع ان يقر بتأثير القيم والأعراف المتخلفة والسلبية في إضعاف دور المراة ضمن تلك الفترة، بتأثير واضح من تلك العقليات المهيمنة على المجتمع، كما أثرت أيضاً في أمكانية الأسراع والتعجيل في استعادة المرأة لدورها الطبيعي، لكونها تعيق عملية أكتمال حرية المرأة من القيود التي قيدتها كل تلك الفترات وتمتعها بحقوقها الدستورية بشكل قانوني، وانعتاقها من دائرة العبودية التي تم تحديدها لها ضمن أطار مساحة البيت فقط، بالأضافة الى كونها تتعارض مع قيم المجتمع المتطور والحضاري المنسجم مع التطور الأنساني، وانسحبت تلك القيم والعوائق الأجتماعية التي حرصت جهات لها مصالح أقتصادية وعقليات اجتماعية متخلفة أن تتمسك بها وتعمل على ابقائها مسيطرة وملزمة ضمن المجتمع، لتقف حجر عثرة في طريق تطور ونهضة المرأة العراقية، وأستغلت السلطات التي تعاقبت على حكم العراق هذه المعوقات، لتتجاوز أكثر من مرة على حقوق ومكاسب المرأة، بزعم الالتزام بالقيم الاجتماعية ومجاراة الأعراف العشائرية، تحت حجة التقيد بتلك القيم والأعراف، وحتى لا تصير مروقاً وخلافاً لقيم المجتمع تحت مزاعم أحترام قيم المجتمع العربي وتقاليده الموروثة.

ولعل ما جاء بالأعلان العالمي لحقوق الأنسان الصادر في العام ١٩٤٨ حين أعتبر المساواة بين البشر من دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين أو الجنس من الوثائق الدولية الأولى التي أشارت الى المساواة الأنسانية وأنصاف المرأة بوثيقة معتبرة دولياً، وتلت تلك النصوص التي أوردها الأعلان الدولي قرارات وأتفاقيات أخرى، ففي ٧ تشرين الثاني من عام ١٩٦٧ أصدرت الجمعية العامة قرارها المرقم ٢٢٦٣ في إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، وهو بيان رسمي دولي للقضاء على سياسة التمييز بين الجنسين، أما على صعيد المؤتمرات الدولية التي عقدت من اجل حقوق المرأة، نذكر منها على سبيل المثال مؤتمر مكسيكو لعام ١٩٧٥، حيث تم أعتبار هذا العام سنة دولية للمرأة، وهدف المؤتمر الى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في السلم والتنمية وفي الأسرة والمجتمع وفي فرص التعليم وفي الأجور وفرص التعليم وحق المرأة بحرية الزواج أو الأمتناع عنه كما ورد في شعارات المؤتمر، وكذلك في احترام جميع الحقوق الإنسانية للمرأة، كما عقد مؤتمر في العاصمة الدنماركية كوبنهاكن في العام ١٩٨٠ تحت شعار المساواة والتنمية والسلم، وجرى التأكيد على المساواة في العمل والحق في الرعاية الصحية والتعليم وفي إشراك المرأة بصورة متساوية مع الرجل في الحقوق. وفي عام ١٩٨٥ عقد مؤتمر نيروبي لمتابعة مسيرة وتطور وضع المرأة وحقوقها في العالم برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة وتنفيذا لقرارها المرقم ٥٣- ١٣٦ في ١٩٨٠/١٢/١١، ولوضع خطة للنهوض بواقع المرأة في العالم حتى عام ٢٠٠٠، من خلال خطة استراتيجية للقضاء على كل أشكال التمييز وتفعيل دور المرأة في المجتمع. ثم جاء مؤتمر بكين العالمي عام ١٩٩٥ وهو أوسع مؤتمر عالمي لتفعيل دور المرأة في العالم، و يدعو لتحقيق المساواة ونبذ التمييز ضد المرأة، حيث ورد في بيان المؤتمر التأكيد على مبدأ المساواة بين البشر وبين الرجال والنساء في الحقوق طبقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجرى التأكيد على سلسلة من التوصيات بهذا الشأن. ويفترض ان تلتزم الحكومات بهذه القرارات الأنسانية التي خرجت من المؤتمرات بصدد حقوق المرأة، الا أن السلطات العراقية البائدة من اجل مسايرة التطور الأنساني قولاً لافعلاً عملت على خلق منظمات كارتونية مهمتها الإساءة لدور المرأة العراقية وتهميش دورها النضالي، والعمل على جعلها آلة تتقبل ما يصدر من قرارات وأوامر وتعليمات دون نقاش او اعتراض، بالأضافة الى مهمة التصفيق للقرارات التي تصدرها هذه السلطات حتى التي تغمط منها حق المرأة الذي كفله الدستور والشرائع والقوانين النافذة من خلال الإساءة إلى دور ومكانة المرأة العراقية بشكل عام والتنكر لدورها ومحاولة الحط من هذا الدور أجتماعياً وسياسياً .يتجسد هذا من خلال النظرة البدائية المتخلفة التي يحملها عقل الحاكم البائد منذ بدايات الانقلاب عام ١٩٦٨، إذ بدأت سلسلة طويلة من القرارات والأوامر التي يمكن أن تشكل وحدها مؤشراً على حالة التدني الذي عاشته ولم تزل المرأة العراقية والتي بدأ يعيشها المجتمع العراقي بشكل ملحوظ، وقد ألتفت قرارات السلطة الجائرة على أعناق النساء العراقيات، حين أقدمت السلطة عام ١٩٧٥ وما بعده على اعتبارهن رهائن قيد الحجز لحين تسليم أولادهن وأزواجهن من المعارضين للسلطة أنفسهم، الموجود منهم داخل أو خارج العراق ومن دون وجود قضايا تحقيقية ضدهن، ومن دون وجود قرارات قضائية تقضي بتوقيفهن أو إسناد تهمة لهن، بالإضافة إلى عدم وجود مبرر أو سبب قانوني يقضي بإحالتهن الى المحاكم، حيث تولت الاجهزة الامنية هذه المهمة غير القانونية حصراً، ومن ثم اتجهت إلى إصدار قرارات تخالف حق الإنسان في الاختيار والحياة، والعمل على تحدي القرارات الخاصة بالقانون الدولي، حين حثت الرجال في العراق على تطليق النساء من المسجلات في سجلات الجنسية على أساس التبعية أو ممن يحملن الجنسية الأجنبية، ثم أكملت الضغط على الرجال من المتمسكين بزوجاتهم والرافضين الاستجابة للطلاق بتسريحهم من أعمالهم وفصلهم من وظائفهم وقطع أرزاقهم، ولجأت في بدايات الحرب العراقية الإيرانية إلى أساليب خسيسة تخالف حتى نصوص القوانين التي أصدرتها السلطة نفسها، حينما لجأت إلى حجز عوائل الجنود الهاربين والمتخلفين عن الخدمة العسكرية كوسيلة من وسائل الضغط غير المشروع على الأفراد الهاربين والمتخلفين من الخدمة العسكرية، لإجبارهم على تسليم إنفسهم أو بقاء عوائلهم من النساء محجوزات، وقامت السلطة أيضاً بزج المرأة في عملية عسكرة المجتمع وقسرها على التدريب وحمل السلاح، وأقدمت على بعثرة العائلة بقواطع الجيش الشعبي من خلال فترات التدريب والخفارات والمعايشة ومن ثم المشاركة في قواطع متعددة الأغراض، وبأساليب عديدة تقصد أيجاد شروخ في البنية الأجتماعية وداخل البيت العراقي.

أن ما تعرضت له النساء العراقيات من تهجير وتسفير وتفريق للعائلة وتشتيت أفرادها من قبل سلطة صدام، لا يمكن ان يكون سوى حرب شعواء شنتها السلطة المذكورة لأسباب طائفية وسياسية شوفينية بحتة، فقد تعرضت النساء الكرديات الى محنة الأبعاد في مناطق صحراوية تتناقض مع طبيعة المناطق التي كانت تعيشها العوائل الكردية، ومن ثم تم اعدام الرجال وتصفيتهم بأساليب مختلفة، وبعدها تعرضت المرأة الكردية الى محنة الأنفال التي اراد بها الطاغية صدام ابادة شعب كردستان في العراق، فسيقت مئات الالاف من تلك النسوة مع أطفالهن الى الموت من دون سبب او جريمة سوى أن الله خلقهن كرديات، وفارقت الآلاف منهن الحياة في هذه الجريمة الأنسانية المروعة، أضافة الى مقاومة العديد منهن السلطة واستشهادهن مع فصائل البيشمركة المقاتلة دفاعاً عن حقوق شعب كردستان العراق وكرامته. كما ابتليت المرأة الكردية الفيلية بمحنة أنسانية لم يشهدها التاريخ من قبل، تمثلت في مصادرة أموالها وسحب جنسيتها ورميها على الحدود، بزعم التبعية تارة ولأسباب أمنية تارة أخرى، وتم سلبها أطفالها الذين صاروا تجارب للأسلحة الكيمياوية الصدامية، أو طعاماً لحقول الالغام في الحرب العراقية –الايرانية، وحجز مئات الالاف من الرجال في سجون ومناطق نائية عن المدن، وموت الالاف منهم بصمت ومن دون ضجيج أو قرقعة اعلامية، تحت مرأى ومسمع العالم الذي أغلق عيونه وصم آذانه عن هذه الجريمة الإنسانية البشعة لأسباب باتت معروفة، كما تم أعدام العديد من رجالهن وأولادهن تحت شتى الذرائع.

المفـــرزة (٨٨) .. سلاح جـــاكـــرتـــا الأهـم ضـــد الإرهـــاب

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي - البحرين

نالت اندونيسيا مؤخرا ثناء نادرا من المجتمع الدولي بصفة عامة ومن الولايات المتحدة واستراليا بصفة خاصة لجهودها التي وصفت بالرائعة في مكافحة الإرهاب وضرب شبكاته الأخطبوطية. وجاء ذلك على خلفية اعتقال الإرهابي والمقاتل السابق في أفغانستان وجنوب الفلبين "ابودجانة" في التاسع من حزيران المنصرم في عملية ودهم في وسط جاوة، والذي أدى بدوره إلى اعتقال إرهابي كبير آخر هو "شركسي" الذي تبين انه القائد الأعلى لما يسمى بالجماعة الإسلامية المتهمة بالوقوف خلف العديد من أعمال التفجير والقتل في اندونيسيا وأماكن أخرى من جنوب شرق آسيا.

والحقيقة أن حكومة الرئيس الاندونيسي "سوسيلو بامبانغ يودويونو" تستحق مثل هذا الثناء لأكثر من سبب. ففي عهدها الذي بدأ في أيلول ٢٠٠٤ على اثر فوز "يودويونو" في أول انتخابات رئاسية مباشرة تجرى في البلاد منذ استقلالها في عام ١٩٤٩، تراجعت العمليات الإرهابية إلى حد كبير، واستطاعت الأجهزة الأمنية توجيه ضربات متتالية إلى الشبكات الإرهابية عبر اصطياد كبار رموزها وأدواتها. ولولا وجود بعض القوانين المقيدة لعمل هذه الأجهزة - مثل قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٣ الذي لا يسمح بحجز المشتبه بهم أكثر من سبعة أيام إلا في حالة تمكن السلطات الأمنية من تقديم أدلة دامغة ضدهم خلال هذه الفترة القصيرة غير الكافية لجمع وتوثيق القرائن - ولولا صخب وضجيج جماعات حقوق الإنسان التي يندس فيها الكثيرون من المتعاطفين مع الإرهابيين، لكان بالامكان تحقيق نتائج أفضل شبيهة بتلك التي حققتها سنغافورة وماليزيا المجاورتان واللتان تتيح قوانينهما توقيف وحبس المشتبه بهم في قضايا الإرهاب من دون محاكمة لزمن غير محدد.

ويمكن القول أن جزءا كبيرا من نجاحات جاكرتا هذه يعزى إلى إدارة "يودويونو" الحاسمة والقوية والمختلفة تماما عن إدارات الزعماء الثلاثة الذين توالوا على الحكم منذ سقوط نظام الديكتاتور احمد سوهارتو في عام ١٩٩٨ وبدء الحقبة الديمقراطية، وتميزت عهودهم بالتردد والضعف وإمساك العصا من منتصفها لأسباب انتخابية ومصالح خاصة. فعلى العكس من أسلافه الثلاثة يوسف حبيبي وعبدالرحمن وحيد وميغاواتي سوكارنوبوتري، جاء "يودويونو" إلى السلطة بتخويل شعبي مباشر لعبت فيه نزاهته ونظافة كفه دورا كبيرا. كما أن خلفيته العسكرية الطويلة لعبت دورا في انتهاجه سياسات حاسمة لا تقبل بأنصاف الحلول ولا تتهاون في مسائل الضبط والربط.

لكن الأهم من هذا أن العلاقات الشخصية القوية التي استطاع بناءها مع الإدارة الأمريكية، من بعد علاقات متوترة في عهود أسلافه، ساهمت كثيرا في تخفيف ضغوط واشنطون على جاكرتا، فضلا عن مساهمتها في عودة المساعدات العسكرية والأمنية الأمريكية لاندونيسيا بزخم اكبر. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى الدور المحوري للمفرزة ٨٨ في مكافحة الإرهاب، والتي لولا تدريبها على يد مختصين أمريكيين وتزويدها بأحدث الأسلحة والتقنيات الأمنية الأمريكية لما استطاعت أن تبرز كأحد أهم وحدات مكافحة الإرهاب على مستوى العالم.

وتعود قصة هذه المفرزة التي تضم نحو ٨٠٠ من عناصر النخبة في القوات الاندونيسية الخاصة، وتشمل مهمات أفرادها المقنعين القنص ودهم المواقع وتفكيك الألغام والمتفجرات، إضافة إلى أعمال جمع الأدلة وفحصها وتقديم العون إلى رجال الشرطة والتحقيقات، إلى عام ٢٠٠٣ الذي شهد ميلادها بتمويل من جهاز الأمن الدبلوماسي في وزارة الخارجية الأمريكية، وذلك ردا على تفجيرات بالي الأولى في ٢٠٠٢، ويقال أن الرقم ٨٨ في اسم المفرزة يشير إلى عدد السياح الاستراليين الذين قضوا في هذه التفجيرات، فيما تقول رواية أخرى أن اختيار هذا الرقم تحديدا كان بسبب شكله الذي يشبه القيد الذي تقيد به الشرطة أيادي المعتقلين.

وعلى الرغم من تأسيس المفرزة في عهد الرئيسة "ميغاواتي سوكارنوبوتري"، فإنها لم تبدأ نشاطها الفعلي إلا في عام ٢٠٠٥ ، ربما بسبب عدم جاهزيتها أو بسبب تلكؤ إدارة "ميغاواتي" الضعيفة في منحها صلاحيات كافية. ومنذ العام المذكور الذي شهد تفجيرات بالي الثانية وحادثة الاعتداء على السفارة الاسترالية في جاكرتا، حققت المفرزة إنجازات مشهودة على صعيد ضرب الشبكات الإرهابية في البلاد. فاستطاعت مثلا القبض على ما لا يقل عن ٢٢٠ عنصرا إرهابيا خطرا، ونجحت في قتل احد أهم المطلوبين وهو الماليزي "أزهري بن حسين" الذي وصف هو ومواطنه الفار "نورالدين محمد توب" بأنهما من كوادر الجماعة الإسلامية العليا المسؤولة عن تجنيد الانتحاريين والتخطيط لعمليات التفجير، كما تمكنت من الاستيلاء على كميات ضخمة من الأسلحة والمتفجرات والمواد الكيمياوية من مخابيء في وسط وشرق جزيرة جاوة.

على أن إنجازها الأخير، المتمثل في القبض على "ابودجانة" و"الشركسي" الملطخة اياديهما بدماء المئات من الأبرياء في حوادث العنف منذ عام ٢٠٠٢ ، له أهمية خاصة لكونه اثبت، من خلال ما أدلى به المعتقلان من معلومات، زيف الادعاءات القائلة بأن "الجماعة الإسلامية" مجرد وهم أو اختراع غربي لضرب القوى الإسلامية المناهضة للولايات المتحدة، على نحو ما كان يردده رجل الدين الاندونيسي من اصل حضرمي المثير للجدل "ابوبكر باعاشير" ، والذي تبين من اعترافات "ابودجانة" انه كان على علم بتفجيرات بالي الأولى، بل كان بمثابة المحرض والمستشار الفقهي للجماعة.

إلى ذلك، هناك من يعتقد أن هذا الإنجاز سوف يدفع بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي إلى تغيير مواقفهم المعارضة لتقديم المزيد من المساعدات العسكرية والأمنية إلى جاكرتا في عام ٢٠٠٨ ، بل مواقفهم الداعية إلى تقليص هذه المساعدات بذريعة أن جاكرتا لم تقم حتى الآن بإصلاحات ملموسة في مؤسستها العسكرية، ولم تحاكم بعد جنرالاتها المسؤولين عن أعمال القمع والتنكيل في تيمور الشرقية إبان خضوع الأخيرة للسيادة الاندونيسية، بل تحاول تمرير قانون في البرلمان يسمح بإعطاء القوات المسلحة دورا في حفظ الأمن الداخلي ومطاردة الإرهابيين وإجراء التحقيقات، أي على نحو يشبه ما كان سائدا في زمن الديكتاتور سوهارتو.

وأخيرا فان ما تحقق لا يجب أن يعطي انطباعا خاطئا بان حقبة الإرهاب في اندونيسيا قد أوشكت على الانتهاء. فالتحديات التي تنتظرها المفرزة ٨٨ وغيرها من أجهزة الأمن الاندونيسية في القادم من الأيام كثيرة وكبيرة، خاصة في ضؤ الاعترافات والأدلة والمعلومات المتجمعة التي تؤكد أن كوادر "الجماعة الإسلامية" وأنصارها سواء داخل اندونيسيا أو في جنوب الفلبين المسلم قد بدأوا بتنفيذ مخطط لإشعال حرب دينية شاملة في منطقة "بوسو" في إقليم "سولاويزي"، عبر استغلال الاحتقان القائم فيها أصلا ما بين المسلمين والمسيحيين، والذي تسبب في مقتل نحو ألفين من سكانها قبل التوصل إلى هدنة هشة في عام ٢٠٠٢ برعاية الحكومة المركزية.

٢٠٠٠ عـــام مـن العـنـف في أفـــريـقـيـــا الـــوسـطـــى

د. رضا الموسوي
اكاديمي

ان حرب الابادة العرقية التي شهدتها افريقيا الوسطى في العقد الاخير من القرن العشرين خلفت وراءها ما يقارب المليوني ضحية في رواندا وبورندي والكونغو اضافة الى الازمات الانسانية المؤسفة التي حدثت هناك وبالقيام بقراءة متأنية لاسباب القتل الجماعي والتصفيات العرقية نلاحظ بوضوح ان عمليات التصفية حدثت كردة فعل لاحقاد عرقية قام المستعمرون بأذكائها في فترات تأريخية قديمة خلال استعمارهم افريقيا.

لقد قام المؤرخ الفرنسي بيير كري بمهمة البحث عن جذور العنف في هذه المنطقة من خلال خبرته بمنطقة البحيرات العظمى Great lake في افريقيا الوسطى وكشف اساطير الايديولوجية القديمة التي نشأت منها نظريات الحقد القديم.

ان بيير ومن خلال بحثه الرائع في الفي عام من تأريخ افريقيا وحتى الوقت الحاضر يرفض كون هذه العمليات العرقية في رواندا وليدة الزمن الحاضر، وانما يلقي المسؤولية في اعمال القتل الجماعي والتصفيات العرقية في افريقيا على عاتق فترات الاستعمار القديم لهذه المنطقة فهويساعدنا في التعرف على اشكاليات هذه القضيه وكيفية الاعداد لها والكيفية التي يمكن من خلالها فهم مثل هذه المواضيع.

قصة هذه الجذور تبدأ من المناطق الجبلية الافريقية التي يصفها السيد كري بانها وعلى الرغم من مناخها الاستوائي الا انها تتمتع بوفرة المياه والهواء الرائع وتنوع الارض وغنى غطائها النباتي اضف الى ذلك كونها من المراعي الجيد ةالتي تتربى عليها قطعان المواشي المتنوعة وتحسب على المناطق التي تنتج وتصدر الموز بكثافةواحتوائها على مناجم الحديد.

في مثل هذه البيئة السليمة ترعرعت نظم اجتماعية متشابكة ومعقدة اتخذت من فكرة الدولة المركزية طابعا مميزا لها لثلثمائةمن السنين اي حتى ظهور الاستعمار في اواسط القرن التاسع عشر.

لقد كان مزارعون من الهوتوHutu الاصليين يقطنون في اراض زراعية خصبة بينما ينشغل اصحاب المواشي من التوتسي Tutsi برعاية مواشيهم في مناطقهم التي تقع على اعالي الجبال اثناء الحكومة الملكية الأولى في هذه المنطقة اذكانت هذه الاراضي تتنوع بين اعمال الزراعة وتربية المواشى وهذا ما عد من العناصر التي اسهمت في تكامل المصالح الاقتصادية للبلاد.

ويشير السيد كري الى ان تلك الايام لم تشهد اي تصادم او صراع اجتماعي من شأنه توسيع هوة الخلاف او الاحتدام بين جماعتي التوتسى والهوتو الا ان الحال تغيرت مع تعقد واختلاف النظم الاجتماعية في القرن التاسع عشر، ومع تعقدالروابط الاجتماعيةفي ظل الاستعمار تمكن ملوك افريقيا الوسطى من توسيع ممالكهم بشكل هائل بمساعدة المستعمرين فكان نتيجة هذا التوسع تجاوز على اراضي المناطق الاخرى ؛ لقد كان اصحاب المواشي من التوتسي يسيطرون اغلب الاراضي الا ان هذا التوسع سرعان ما توقف عندما وصلت أولى مقدمات الاستعمار ، لقد كان اول انجاز قامت به القوى الاستعمارية تحويل المجتمعات التي كانت تقطن منطقة البحيرات العظمى الى مجتمعات متناحرة يقف البعض منها مع المحتل والاخر يقف ضده ولم تكن هذه المجتمعات تعي ما يجري حولها من نهب للتجارة في مناطقها الساحلية فهذه المناطق فتحت الافاق امام المستعمرين لاستغلالها واللعب بمقدرات شعوبها فما كان من الاوروبيين الا ان طرحوا مسالة اعادة كتابة تأريخ افريقيا ومنطقة البحيرات العظمى على اساس عرقي ووفقا للنظرية العرقية التي تم تنظيرها على ايديهم خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

ان نظرية التفرقة العنصرية في هذه المنطقة كانت في مجملها اعلاء شأ ن عرقية التوتسي Hamilton smites_هاميتو- سميتيز والحط من شأن الهوتو Negroes Bantu بانتو نغروز، فقد اثرت هذه النظرية في تركيب و بنية المجتمع الافريقي اذ تبدلت تسمية سلاطين منطقة البحيرات العظمى الى الاوروبيين السود.

لقد كان هذا الامر كما وصفه السيد كري من ضمن النيات المبيتة التي قام بها البلجيكيون لزرع التفرقة العنصرية اضافة الى مادسوه في الكتب المنهجية التي كانت تدرس للاطفال وهي تمجد طائفة التوتسي وتمنحها لقباً اخر هو (السود الاشراف) ان ما يثير العجب في هذه القضية ان التوتسي هؤلاء لم يكن عددهم يتجاوز الـ ١٩٪ من سكان المجتمع الا ان كاس العرفان المقدم لهم من قبل اسيادهم البلجيك لما ابدوه من تعاون جعل منهم قادة للجماعات العرقية.

في الجانب التربوي والتعليمي ايضا سلك البلجيك هذا المسلك فقد عمدوا الى تفكيك التركيبة الطبيعية للمدارس الابتدائية التي كانت قد انشئت في عام ١٩٢٨فقد ضاعفوا عدد التلاميذ من فصيلة التوتسي الى ثلاثة او اربعة اضعاف التلاميذ من فصيلة الهوتو فيها لقد اثارت هذه العملية غضب الهوتو الذين كانوا يشكلون الغالبية العظمى مما ادى هذا العمل وبشكل قد لايكون مباشراً الى نشوء حركة تمرد ضد النخب نهاية العقد الخامس من القرن العشرين كان من مطالبها انهاء السيطرة الاقطاعية التوتسية على الاراضي الزراعية ، لقد كان من نتائج اتساع هذه الحركة ان غير البلجيك تكتيكاتهم بطريقة تكاد لاتصدق تجاه التوتسيين ليرفعوا شعاراً مغايراً لما كانو يتعاملون به في السابق فما كان منهم الا ان رفعوا شعار "ان من يستحق وبجدارة القيم الديمقراطية هم الهوتو فهم الاغلبية وهم النخبة".

ان هذه التداعيات المباغتة والفجائية ادت الى تداعيات غاية في الخطورة ، اذ ان اعلاء شأن الهوتو في هذه المرحلة اعطاهم السلطة من اجل الانتقاص من شأن التوتسي غرمائهم زمن الاستعمار شركائهم في العصور الغابرة وهكذا تدهورت البنى الاجتماعية وانزلقت منزلقا خطرا وهذا من مميزات عصر الاستعمار في رواندا وما تلاه من عملية دس عرقي في ما اسموه اعادة كتابة تاريخ افريقيا الذي كان من ابرز نتائجه حالة التناحر العرقي الذي انساهم التفكير بهويتهم الاجتماعيةالكبرى كمجتمع واحد ، وتمسكهم بهويات عرقية صغرى .

لقد خزن العقل الجمعي للروانديين سموم التفرقة التي دسها المستعمرون البلجيكيون في لاوعيه لتتحول الى عمليات عنف وابادة ضد اقلية التوتسي وصلت الى اوجها عام ١٩٩٤ ,

ولعل المتتبع والمستقريء لهذا العنف يجد وبوضوح انه احد نتائج التخطيط الاستعماري متعدد الادوار قبل ان يكون من نتائج التنظيمات الاجتماعية القديمة حتى تم فيه استخدام هوية عرقية قديمة اججت العنف ووسعت من دائرته ليشمل رواندا ويتعداها الى أصقاع واسعة من اراضي الكونغو لفترة قاربت العشر سنوات .

وفي ختام كتابه يصل السيد كري الى نتيجة مفادها ان مرتكبي حروب الابادة من الراونديين في بورندي لايقلون جرما عن سلوفودان ميلوسوفج او فرانكو توجمان والاخرين الذين تسببوا في حروب الابادة التي شهدتها منطقة البلقان الا ان العالم لفه الصمت ازاء مثل هذه الجرائم.